تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

للعلم والاستغراب رجاءً

تفعل الأرقام فعلها في روائح الأشياء،تبديها تارة عفنة،يشمها المواطن بسهولة،ويعرف ببساطة أنها الوجه الآخر للحقيقة التي يعلم بالمحصلة كل وجوهها،هذا المواطن وتارة تكشف الحقيقة المقارنة بلا لبس.

يا أصحاب صنعة صك الأرقام ورصها وتلفيقها بالقول كي تصدر على شكل تصريح،هذا المواطن يعرف بالضبط كما تعرفون أنتم عما نتحدث،لكن هنا سنورد الأرقام والتواريخ مرة واحدة كي تتحدث بدلاً منا ...لا بأس ..قولوا إن البعض قد ملّ الكلام:

- ١٢٠مليون دولار هي الكلفة التخمينية لإجراء الإحصاء السكاني في العراق.
- ٦ سنوات مضت منذ أن تعاقد العراق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة التخطيط الأردنية لتدريب ملاكات تشرف على تنفيذ الإحصاء...ستة أعوام مضت ولم يظهر الإحصاء رغم أن المتدربين سافروا إيفاداتهم كلها .
- ٣مليارات دولار هي كلفة مشروع ماء الرصافة الكبير،أما المبالغ التي تم صرفها فقد اقتربت من نسبة ٩٠من المبلغ المرصود أولاً للمشروع،بينما تعترف أمانة بغداد بان ٧٠٪من العقد تم تنفيذه في حين تقول لجان مجلس النواب انه لم يكتمل إلا بنسبة ٤٨٪.
- عام ٢٠٠٩ وعدت الحكومة بأن تجهز الناس بالكهرباء بنسبة ٧٠٪من الطلب المحلي خلال ثلاث سنوات،اليوم العراق ينتج ٦٠٠٠ميغا واطا فقط من الطاقة والحاجة الفعلية هي ٢٠ ميغاواطا.
- أيهم السامرائي خرج بأشهر عملية هروب من محاولة إلقاء القبض من المنطقة الخضراء بعد تهريبه من قبل شركة أمنية باعتباره مواطناً أميركياً، اليوم هو يمثل القائمة العراقية في واشنطن وسبق أن تحدث باسم"العراقية ويدعو الى تنحي المالكي..حسب آخر الاخبار .
- يقدر خبراء الزراعة والتنمية خسائر العراق من الشحّة المائية التركية الإيرانية في نهري دجلة والفرات وارتفاع نسب الملوحة بـ ٦ مليارات دولار سنوياً.
- يعمل القطاع الصناعي الحكومي الآن بنسبة ٢٪من طاقته التصميمية بسبب شح الطاقة وغياب المنافذ التسويقية وارتفاع أسعار المواد الأولية مقارنة مع المنتجات المستوردة.
- في ٢٠١١/١٠/٦ وجه مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيقية تختص بتعقب ١٧مليار دولار اختفت من أموال إعادة إعمار العراق بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، والى اليوم لم تعلن اللجنة تقريرها النهائي كي تبرر إعلان تشكيلها.
- ارتفع معدل وفيات الأطفال العراقيين عند الولادة من ٥٠طفلا لكل الف حالة ولادة الى معدل ١٣٥طفلا يتوفى لكل ١٠٠٠حالة ولادة وهو من بين الأرقام الأعلى في العالم الثالث.

بإمكاننا كصحافة لها ارشيف أن نتبع يومياً أرشيفاً ليوم مناظر قبل سبعة أعوام أو ثمانية أعوام لا على سبيل الانتقاص من كرامة مسؤول الأمة وقائدها أو ضمائرها الحية ممن هم دونه، إنما لنقول إن على الصحافة أن تلاحق هذه الأرقام ...فالعالم اليوم يقرر وينتخب وفقاً للأرقام والمعطيات ..لا وفقاً للطوائف والسحنات.

الاحتجاجات العراقية تختفي بعد عام من اندلاعها

باتت تظاهرات العراق التي كان قيامها في خضم الربيع العربي قد شكل صدمة للحكومة، ظلا لتلك الاحتجاجات التي بدأت قبل نحو عام وهي اليوم في طريقها للتلاشي بسبب انقسامات وضغط السلطات التي تتهم أطرافا سياسية بالوقوف وراءها. ففي ٢٥ شباط ٢٠١١، خرج الآلاف الى ساحة التحرير وسط بغداد منددين بأداء الحكومة ومطالبين بتحسين الخدمات ما ولد صدمة لدى حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي.

تظاهرات ساحة التحرير.. (ارشيف)

□ بغداد/ المدى

لكن اليوم لم يعد هناك سوى عشرات المتظاهرين كل يوم جمعة منقسمين بين شيوعيين واخرين مشتتين محاطين بعشرات من رجال الامن الذين يفرضون سيطرتهم على المكان. الناشط السياسي جاسم الحلفي اشار في لقاء مع المدى، ان النظام السياسي وبعد مرور عام على تظاهرات شباط يمر في أزمة خانقة ومستمرة، وان التظاهرات والاحتجاجات التي انطلقت في ٢٥ شباط من العام الماضي اشركت فيها مختلف الشرائح، واضاف " ان المظاهرات تعرضت الى انواع مختلفة من الحصارات، فقد تعرض المتظاهرون الى ضغوط واعتقالات ومارست السلطة حظرا للتجوال، وزرعت الاسلاك الشائكة في الطرقات اضافة للتهديدات المبطنة التي كان يتعرض لها البعض، واردف الحلفي " لقد حاولت السلطة ان تشوه معنى الاحتجاجات، فقد نعتت من خرج مطالبا بالاصلاح بشتى النعوت، فمرة هم ارهابيون، وتارة اخرى بعثيون، وعن اسباب العزوف عن التظاهر " اوضح الحلفي " هناك اسباب تتعلق بتعامل الحكومة مع المتظاهرين، والتي اتسمت بالقسوة، وهناك عوامل تتعلق بالمتظاهرين انفسهم، الذين كانوا يعتقدون ان التظاهر لمرة واحدة او مرتين يمكن ان يحقق مطالبهم، وفي ذات الوقت اشار الى ان هناك انواعا عديدة للاحتجاج، ومن غير المنطقي ان نقصر التظاهرات على ساحة التحرير فقط، وعن مغزى تلك الاحتجاجات، قال الحلفي " كانت فرصة ثمينة للحكومة كي تسمع الرأي الاخر، وكان من الممكن ان يأتي الحل من خلال تلك المطالب . وقال كمال احد منظمي التظاهرات الذي اكتفى بذكر اسمه دون لقبه، ان "الروابط التي كانت تجمعنا في شباط ٢٠١١، لم يعد لها وجود". وأكد "نحن اكثر ضعفا وتفرقا من العام الماضي" وتابع "عندما تظاهرنا قبل عام كنا اكثر اخلاصا وأملا. لا اقول كنا على خطأ، لكن كنا غير واقعيين". وعمت التظاهرات قبل نحو عام عشرات المدن العراقية في خضم تظاهرات مماثلة وثورات وانتفاضات شهدتها تونس ومصر وليبيا واليمن حيث اطيح بحكام عرب مستبدين.وطالب المتظاهرون العراقيون بفرص عمل وخصوصا تحسين الخدمات وتوفير الماء والكهرباء حيث مازالت البلاد تشهد انقطاعات فيهما بعد تسع سنوات على اجتياح العراق بقيادة الولايات المتحدة الاميركية للإطاحة بنظام صدام. وقتل في تلك التظاهرات ١٥ متظاهرا خلال اشتباكات مع عناصر الامن. وكان رد السلطات ان قام رئيس الوزراء نوري المالكي بمنح وزارئه مئة يوم لتحسين اداء وزاراتهم وبادرت الحكومة بتخصيص وقود لمولدات الطاقة الكهربائية المنتشرة في الاحياء لمواجهة حرارة الصيف، لتعويض نقص الكهرباء. ورغم ذلك، تواصلت التظاهرات في حزيران في ساحة التحرير على الرغم من انخفاض اعداد المشاركين فيها ولكن رافقتها هذه المرة تظاهرات داعمة للحكومة. ولكن منظمة هيومن رايتس ووتش التي تتخذ من نيويورك مقرا لها انتقدت بشكل حاد الحكومة العراقية في هذا الشأن، في تقرير صدر الاسبوع الماضي. وجاء في التقرير ان "العراق قمع بقسوة خلال عام ٢٠١١ حرية التعبير والتجمع عبر الترهيب والضرب واحتجاز الناشطين والمتظاهرين والصحافيين". فيما رفضت الحكومة العراقية بشدة هذا التقرير واعتبرته لا يستند الى الحقائق وانه اعد استنادا "الى شهادة جهة واحدة". وقال علي الموسوي المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء "نحن لا ننكر وجود انتهاكات، لكنها فردية ونعمل على وضع حد لها في اقرب وقت"، مؤكدا ان "الحكومة لا تحتاج الى استعمال العنف ضد المتظاهرين لانهم لا يمثلون شيئا للحكومة والمعترضون هم مجموعة من عشرات وبدأت اعدادهم تقل تدريجيا". وشهدت الجمعة قبل الماضية تظاهرات لعدد محدود في ساحة التحرير، طالب خلالها عدد كبير من المشاركين بمحاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي صدرت بحقه مذكرة اعتقال بتهمة دعم اعمال ارهابية، ما دفعه للجوء الى اقليم كردستان. فيما طالب اخرون خلال التظاهرة التي رافقتها اجراءات امنية مشددة، بعدم تدخل تركيا في الشؤون الداخلية للبلاد. وطالب عدد اخر الحكومة بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل للعاطلين. وقال حيدر حمزة (٢٣ عاما احد الناشطين الذي فضل عدم التواجد في تظاهرات ساحة التحرير خلال الاشهر الماضية، "انا لست متشائما واعتقد انه بامكان الناس ان يغيروا وهذا ما حدث في بلدان اخرى في العالم العربي" وتابع "انا واثق انه بامكانهم ان يختاروا ما يريدون ولكنهم بحاجة الى الوقت".

كتلة الأحرار تبدي ارتيابها من نية السفارة الأميركية إدخال ٣٥٠٠ سيارة مصفحة

أمير السلفية: أغلب الفصائل ترغب برمي السلاح

□ بغداد/ متابعة المدى

اعلن رئيس هيئة إفتاء أهل السنة والجماعة، امس ان اغلب الفصائل "الجهادية السلفية" لديها رغبة برمي السلاح والانضمام الى مشروع المصالحة، فيما اكد أن الفصائل الصوفية أبدت استجابة قوية لرمي السلاح ايضا. وقال امير السلفية الجهادية مهدي الصميدعي لـ"شفق نيوز"، إن "السنة في العراق ينقسمون الى قسمين، سلفية التي انا رئيسها وصوفية". واضاف أن "الفصائل الجهادية السلفية لديها رغبة برمي السلاح الا بعض القيادات التي اصرت على عدم الانضمام الى المصالحة ورمي السلاح ونأمل ان يبعث الله الى قلوبهم الاستقرار حتى يلتحق الجميع ونبدأ بالبناء". وتابع ان "الفصائل التي تنتمي للجماعة الصوفية رأينا منها استجابة قوية جدا تبشر بالخير لكن بعضها يشكك في امكانية الثقة بالحكومة لكن الذي رأيناه ان الحكومة جادة بالموضوع وترغب بعمل شيء على ارض الواقع هذا حال الحكومة نأمل ان تنضم الفصائل الصوفية للمصالحة قريبا". وكانت عصائب اهل الحق والسلفية الجهادية الى جانب فصائل اخرى قد اعلنت انها تخلت عن السلاح وهي مستعدة لدخول العملية السياسية في حين رحبت الحكومة العراقية بهذا الاعلان. ومازال هناك العديد من الفصائل المسلحة التي لم تعلن حتى الان رميها للسلاح وهي تعتبر حتى الان ضمن المجاميع المسلحة. وفي سياق آخر أبدت كتلة الاحرار في مجلس النواب العراقي امس، ارتيابها من نية السفارة الاميركية ادخال ٣٥٠٠ سيارة مصفحة الى العراق، داعية الحكومة الاتحادية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد شراء مثل هذا العدد من المصفحات. وقال رئيس كتلة الاحرار النيابية بهاء الاعرجي لوكالة كردستان للانباء ان "الكتلة لديها وثائق تؤكد ان السفارة الاميركية قدمت طلباً بادخال ٣٥٠٠ سيارة مصفحة لونها ذهبي واسود ووصلت الى العراق اكثر من ٧٠٠ سيارة وهذا يعني استبدال (الهمر) بمصفحات من نوع خاص". وبيّن ان "هناك معلومات تشير الى ان القوات الأميركية تسعى لإثارة الفتنة بين ابناء الشعب وذلك من خلال قتل افراد من عصائب اهل الحق في المناطق ذات الاغلبية الصدرية في مدينة الصدر او الفضيلة لاثارة الفتنة". واكد الاعرجي على ان "كتلته قدمت طلباً الى هيئة رئاسة مجلس النواب لاجراء التحقيق بمثل هكذا خروقات". مشيرا الى ان "القوات الاميركية لم تنسحب بالكامل من العراق، بل خلفت وراءها مؤسسة ذات صبغة استخبارية وتقوم باعمال تخريبية تهدف الى تغيير ديموغرافي في العراق". واشار الى ان "بعض الاميركيين كانوا يتجولون قبل ايام في العطيفية وفي بعض المدن ويحملون الاسلحة قرب بيت المحافظ وهم ليسوا دبلوماسيين، وهناك دور سلبي لوزارة الخارجية دون عرضهم على القضاء العراقي، واقامة سيطرة في الديوانية من قبل القوات الاميركية واعترفت بها السفارة الاميركية ولكنها زعمت انها سيارة عاطلة، وليس اخرها هبوط طائرة في شارع حيفا واعترفت بذلك السفارة وكذبته عمليات بغداد". بحسب قوله. واضاف الاعرجي ان "هذه ليست مصادفة وانما عمل استخباري، لان شارع حيفا تحيطه كثير من الدوائر المهمة وبالتالي يجب اخذ الحيطة والحذر" داعياً "الامم المتحدة الى اتخاذ قرارات جادة للحفاظ على سيادة العراق، وان عدم خروج العراق من البند السابع سيبقيه تحت الاحتلال الاميركي". على حد قوله.وكانت القوات الاميركية قد اعلنت نهاية العام الماضي عن انسحاب اخر جندي من جنودها في العراق، واعتبر العراق الانسحاب بانه يوم للوفاء العراقي وشعبه.

فصائل مسلحة .. (ارشيف)

القضاء الأعلى ينفي إصدار أمر ببث اعترافات "متهمي الهاشمي"

□ بغداد/ المدى

كشف مجلس القضاء الأعلى عن وجود تحقيقات في بعض القضايا التي يتهم فيها مسؤولين في الدولة، في حين نفى إصدار قرار ببث اعترافات حمايات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بدعمه جماعات مسلحة. المتحدث باسم مجلس القضاء الاعلى عبد الستار البيرقدار قال في اتصال هاتفي مع (المدى)، "ان تحقيقات تجري في بعض القضايا التي قد يتهم فيها شخصيات مهمة في الدولة"، مشددا على "ان المجلس يؤكد على براءة المتهم حتى تثبت ادانته، وان التحقيق في بعض الملفات لا يعني الإدانة فالمجلس يراعي في عمله الضوابط المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة في إجراءات التحقيق". وعلى صعيد ذي صلة اعلن، عن تشكيل لجنة قضائية تتولى توضيح مواقف السلطة القضائية بشأن بعض المواضيع التي أخذت صدى واسعاً بين وسائل الإعلام، نافياً أن يكون قد أمر ببث اعترافات المتهمين ببعض القضايا عبر وسائل الإعلام، وأكد أن السلطة التنفيذية هي من أمرت بنشر اعترافات بعض المتهمين. وذكر جزء من تقرير صادر عن مجلس القضاء الأعلى الذي ستنشر تفاصيله في وقت لاحق، إن المجلس قرر "تشكيل لجنة تتألف من ثلاثة قضاة متخصصين تتولى توضيح موقف السلطة القضائية من استقلال القضاء مع وضع خطة إعلامية تهدف إلى نشر الوعي القضائي والقانوني لمختلف فئات الشعب يوضح فيها حقائق بعض المواضيع التي أخذت صدى واسعاً في الفترة الأخيرة والتي تناولتها وسائل الإعلام بين الحين والآخر مما سببت خلطاً ولبساً لمفهوم عمل السلطة القضائية". وأضاف التقرير الذي حصلت (المدى) على نسخة منه أن من تلك المواضيع "حبس وتوقيف الأشخاص قبل المحاكمة ومن دون وصول أسرهم لهم ولفترات طويلة من الزمن دون ان توجه لهم اتهامات رسمية وعدم حصول المحكومين منهم على مشورة قانونية، ومواضيع أخرى تخص وجود سجون ومعتقلات سرية وكذلك عدم التمييز بين القضايا المشحونة سياسياً ودون شفافية وكذلك عرض صور المتهمين واعترافاتهم بارتكابهم جرائم حيث يظن البعض ان القضاء هو من امر بنشر وبث هذه الاعترافات على شاشات القنوات الفضائية". وأشار التقرير إلى أن "هذا الظن خاطئ ولا يقوم على دليل لان السلطة القضائية تتبع المبدأ القضائي كون المتهم بريئاً حتى تثبت ادانته حيث لم نجد قاضي تحقيق او هيئة قضائية قد امر بنشر هذه الاعترافات وانما السلطة التنفيذية احياناً تبادر الى نشر تلك الاعترافات وعبر تصريحات بعض المسؤولين فيه لاسباب ترتئيها ربما لتطمين الرأي العام". وفيما يخص موضوع التكهنات التي تثار بين فترة واخرى أن القضاء غير مستقل من خلال تمييزه بين القضايا المشحونة سياسياً ودون شفافية وانما هو فرع تابع للسلطة التنفيذية، فقد أوضح التقرير أن "مجلس القضاء الاعلى قد بادر في اكثر من مناسبة الى الرد على هذا الادعاء الخاطئ والذي يعد خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات اما عن طريق المركز الاعلامي للسلطة القضائية او إجابات رئيس مجلس القضاء الاعلى او بواسطة رؤساء الاجهزة القضائية من خلال الندوات التلفزيونية عبر القنوات الفضائية والإذاعات وسائل الاعلام". وتابع التقرير أن "حبس الشخص وتوقيفه قبل المحاكمة يعد انتهاكاً للفقرة (١٢) من المادة (١٩) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥"، لافتاً إلى أن "عدم تمكن ذوي واسر الموقوفين من زيارتهم لا يختص به عمل السلطة القضائية لان ادارة السجون والمواقف تنحصر في ثلاث جهات وزارة العدل بواسطة دائرة اصلاح الكبار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ممثلة بدائرة اصلاح الاحداث ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية المشرفة على بعض المواقف المودع فيها الموقوفون وأكد التقرير على أن "مجلس القضاء الاعلى لا يملك اي موقف او سجن او دائرة اصلاح وليس له سلطة الادارة على اي من تلك المواقف والسجون كما ان توقيف الاشخاص دون محاكمة يعد مخالفاً للاحكام القانونية النافذة ومنها قانون اصول المحاكمات الجزائية". وتنص المادة (٩٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ على منع القبض على اي شخص الا بموجب قرار من قاضي التحقيق، وفيما تنص المادة (١٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل ألزمت قاضي التحقيق او محكمة الجنايات بانتداب محام للمتهم الذي يعجز عن توكيل محام له في الدفاع عن حقوقه. وكانت القناة العراقية شبه الرسمية عرضت، نهاية العام الماضي، اعترافات ثلاثة من عناصر حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، بتنفيذهم عمليات اغتيال وتفجير عبوات ناسفة في بغداد بعلم الهاشمي او بتوجيه منه، وقد صدرت مذكرة اعتقال قضائية وفق المادة ٤ ارهاب بحق الهاشمي وفقاً لهذه الاعترافات. واعلنت قيادة عمليات بغداد، في ٢٠١٢/١/١٧، عن أنها ستعرض اعترافات ثانية لمجموعة أخرى من حمايات نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في ١٩ من الشهر نفسه، موضحة أن الاعترافات الأولية لحماية الهاشمي تشمل ٣ إرهابيين بضمنهم ضابط برتبة عميد في وزارة الداخلية، إلاّ أنها قررت تأجيلها عازية ذلك الى اكمال التحقيقات. وطالب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، في بداية الشهر الحالي، بنقل قضيته وأفراد حمايته من بغداد إلى كركوك إلاّ ان مجلس القضاء الاعلى رد هذا الطلب مؤكداً إبقاء القضية في بغداد بعد أن نظرت الهيئة العامة في محكمة التمييز المكونة من ١٩ قاضياً من كبار القضاة بطلبه.